

ما لا يقل عن 693 حالة اعتقال
تعسفي في سوريا في آب 2018

66% منها على يد قوات النظام
السوري معظمهم ممن أجروا تسويات

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 4 أيلول 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص آب.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حوادث وحالات الاعتقال التعسفي في آب.

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حُرّموا من المثل أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحد ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما تنصُّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النظام السوري أول أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطياف الشعب السوري، وقد أتبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدها النزاع السوري إلا أننا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتّخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوثق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع في آب، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي التي حصلت في... يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية،



ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والتَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 140850 شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية التَّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

- أغلب حالات الاعتقال تمَّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعايناه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.

- سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.

- تعدُّد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.



• الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص آب:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في آب بقيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال مركّزة بحقّ المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة في المناطق التي وقّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، كما رصدنا قيام قوات النظام السوري باعتقال مدنيين عائدين من الشمال السوري إلى مناطقهم الأصلية بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التسوية، ووثّقنا مقتل عدد منهم بسبب التعذيب بعد مدة قصيرة على احتجازهم، تركّزت هذه الاعتقالات في محافظة درعا ومدينة دوما بمحافظة ريف دمشق.

واستمرّت قوات النظام السوري أيضاً في آب بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشاط الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثّقنا قيام قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال منظمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قري بأفراد من فصائل المعارضة المسلحة، وتركّزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثنى النساء والأطفال.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) من جهتها استمرّت في آب بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري للنشطاء السياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضين لسياساتها، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة. واستمرّت أيضاً قوات الإدارة الذاتية في آب بسياسة الاعتقال التعسفي بهدف التجنيد القسري في صفوفها، وإنّ حصيلة الاعتقالات التعسفية التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية في آب هي الأعلى منذ مطلع 2018.

شهد آب عمليات اعتقال شملت أطباء ونشطاء في المجالس المحلية قامت بها هيئة تحرير الشام، واستمرّت الهيئة في ملاحقة واعتقال أفراد من فصائل المعارضة المسلحة الذين ينتمون إلى غرفة عمليات درع الفرات وغصن الزيتون، وتركّزت هذه الاعتقالات في ريف محافظة إدلب الجنوبي.

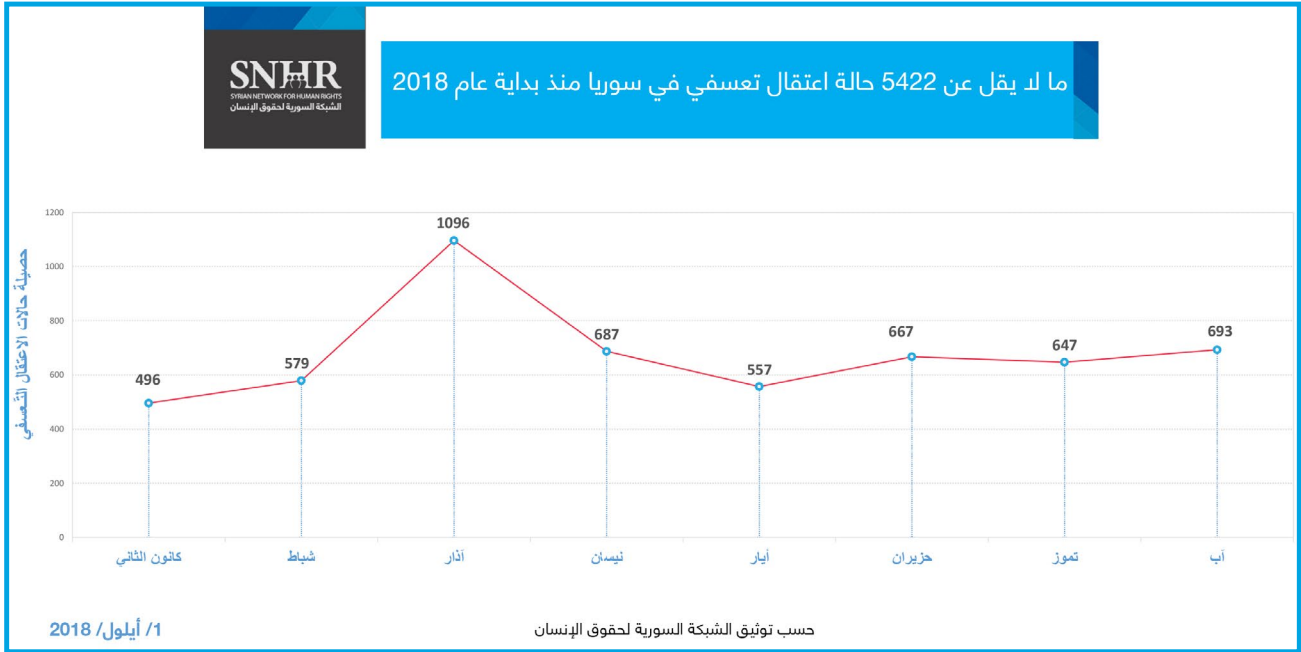
فصائل المعارضة المسلحة من جهتها قامت في آب بعمليات اعتقال تركّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، بشكل خاص مدن عفرين والباب.



ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

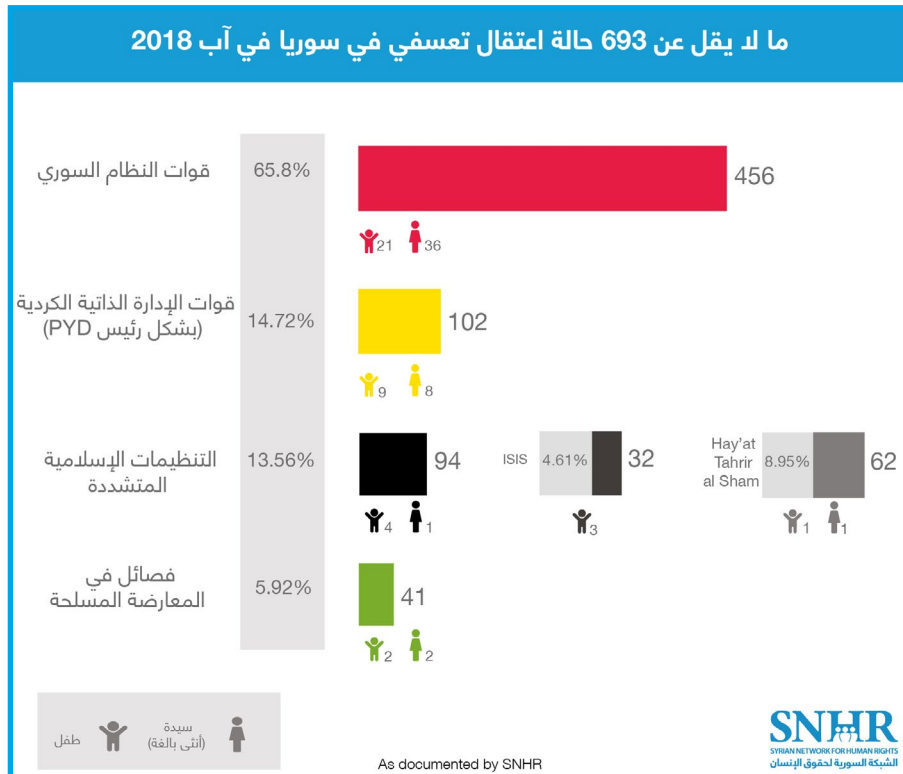
ألف: حصيلة الاعتقالات التعسفية منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 5422 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2018 حتى أيلول من العام ذاته. توزعت على النحو التالي:

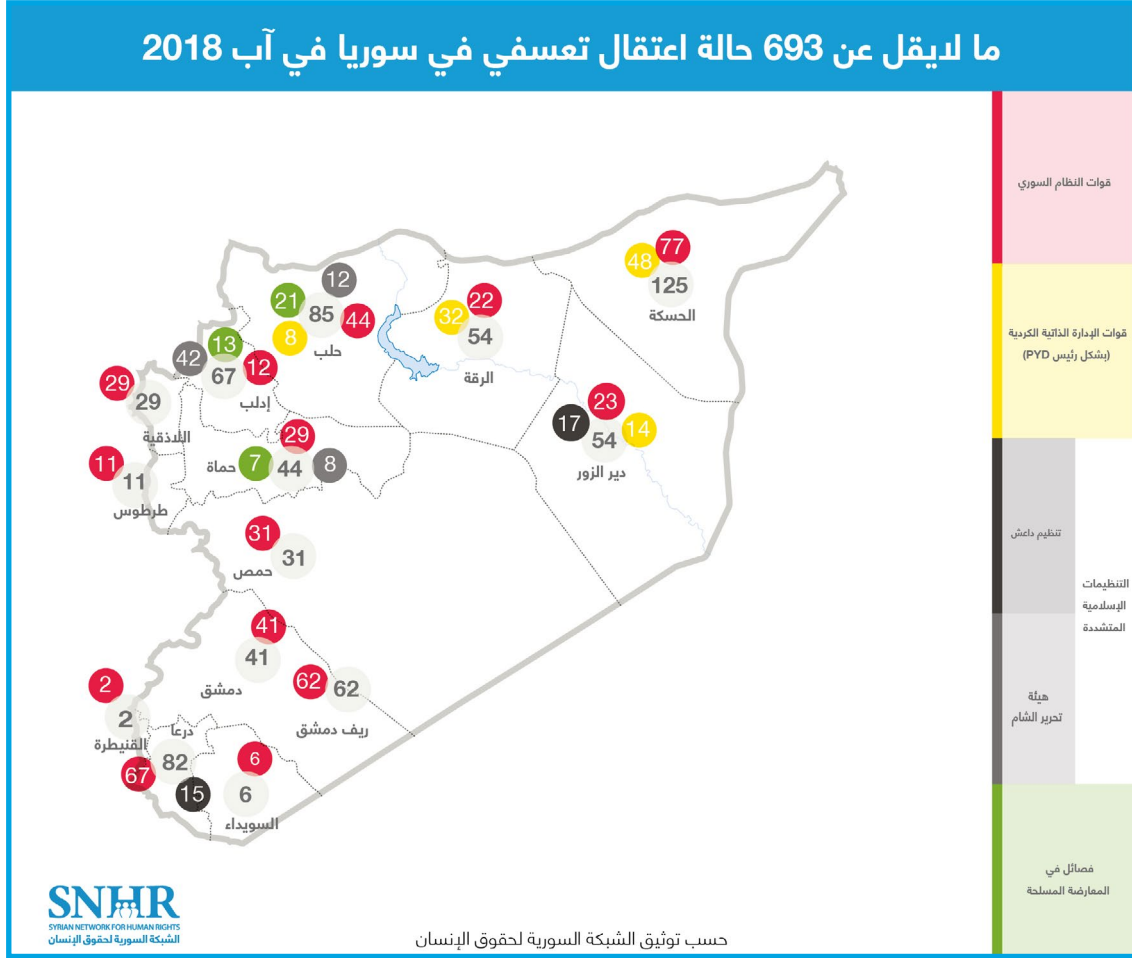


باء: حصيلة الاعتقالات التعسفية في آب:

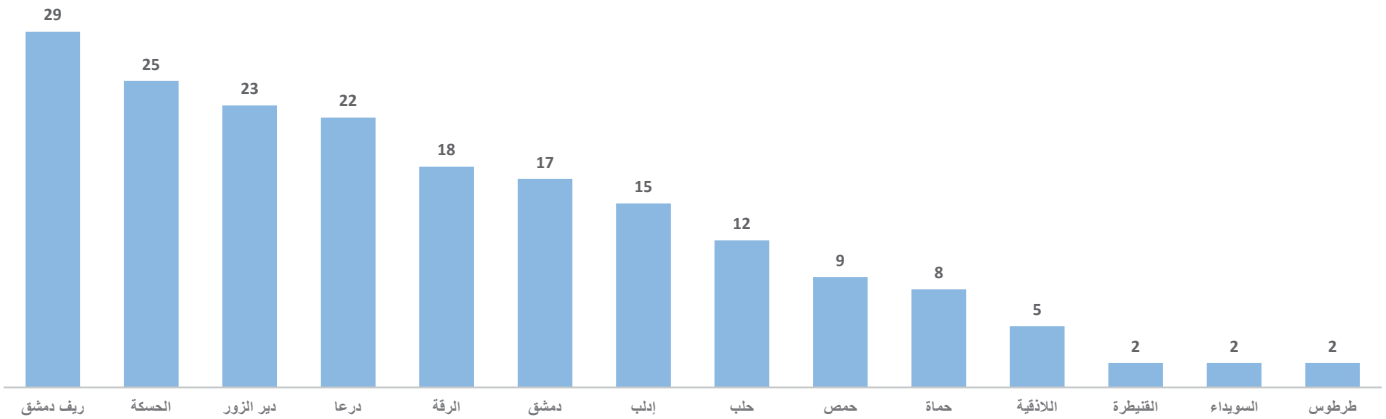
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 693 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آب، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:



تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي في شهر آب على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسية الفاعلة:



كما وثَّقنا ما لا يقل عن 189 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية في آب، توزَّعت على المحافظات على النحو التالي:

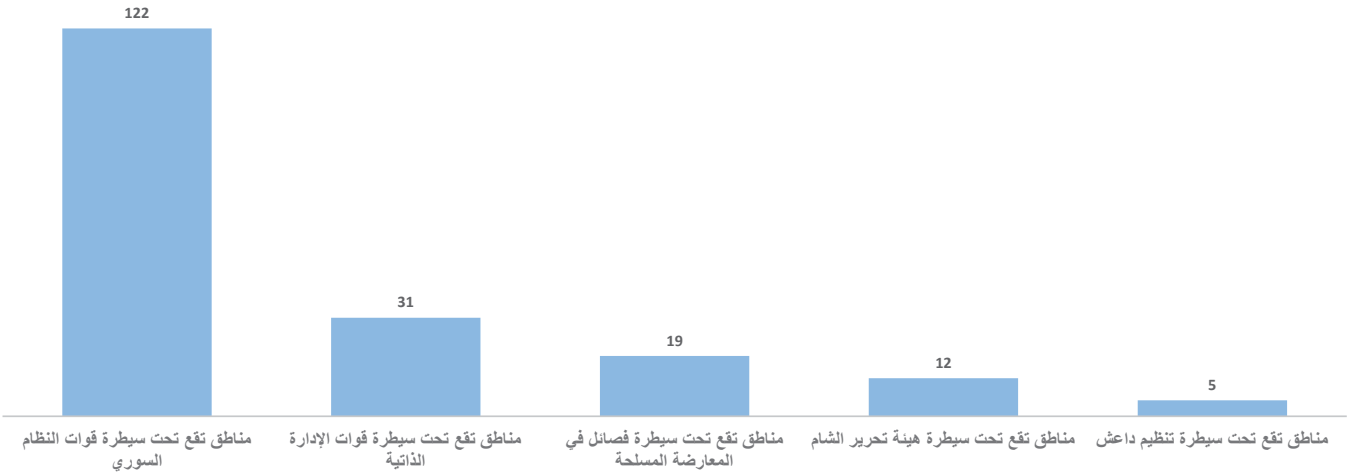


info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

توزعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في آب:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أبرز الحوادث:

الخميس 23/ آب/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في قرية الهوتة بريف محافظة درعا الشرقي، تم توثيق اعتقال أربعة مدنيين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الأحد 19/ آب/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في بلدة كفر بطنا شرق محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقال عشرة مدنيين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 11/ آب/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في مدينة داعل بريف محافظة درعا الشمالي، تم توثيق اعتقال ستة مدنيين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

السبت 4/ آب/ 2018 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في منطقة اللجاة بريف محافظة درعا الشرقي، تم توثيق اعتقال 80 مدنياً واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



أبرز الحالات:

الأستاذ محمد عبد الحميد، من حي القصور شرق مدينة حماة، تولى عام 1984، مدرس لغة عربية، السبت 4/ آب/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها على طريق حماة - حمص، تمّ اقتياده إلى فرع الأمن العسكري في المدينة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم تتمكن من ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، سيدة، من أبناء حي المعلمين شرق مدينة حمص، تولى عام 1988، الإثنين 20/ آب/ 2018، اعتقلتها قوات النظام السوري إثرّ مدهامة مكان إقامتها في الحي واقتادتها إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

أبرز الحالات:

إبراهيم خطيب، ضابط برتبة نقيب مظلي منشق عن صفوف القوات الحكومية، من أبناء قرية مرعيان بريف محافظة إدلب الجنوبي، الجمعة 3/ آب/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام من مكان وجوده في قرية مرعيان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



أحمد خالد القنطري

أحمد خالد القنطري، ضابط برتبة مقدم منشق عن صفوف القوات الحكومية، من أبناء قرية حزارين بريف محافظة إدلب الجنوبي، الخميس 2/ آب/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها على الطريق الواصل بين مدينة كفر نبل وقرية حزارين بريف محافظة إدلب الجنوبي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.





عماد قطيني

عماد قطيني، طبيب عام، من أبناء مدينة خان شيخون بريف محافظة إدلب الجنوبي، الإثنين 13/ آب/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام، من مدينة خان شيخون، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحالات:

السيدة نازلية نعلان، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تبلغ من العمر 36 عاماً، الجمعة 12/ آب/ 2018 اعتقلتها عناصر مسلحة تنتمي إلى فصائل في المعارضة المسلحة من مكان وجودها في حي الزيدية بمدينة عفرين، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة فريال نعلان، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تبلغ من العمر 34 عاماً، الجمعة 12/ آب/ 2018 اعتقلتها عناصر مسلحة تنتمي إلى فصائل في المعارضة المسلحة من مكان وجودها في حي الزيدية بمدينة عفرين، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز الحوادث:

الأربعاء 29/ آب/ 2018 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية ثمانية مدنيين، بينهم أربعة سيدات من حي منازل المعلمين في مدينة الرقة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الثلاثاء 28/ آب/ 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في قرية العلو الجنوبية بريف محافظة الرقة الشمالي، تم توثيق اعتقال ستة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.



السبت 25/ آب / 2018 قامت قوات الإدارة الذاتية بحملة دهم واعتقالات في قرية الصندلية بريف محافظة حلب الشرقي، تم توثيق اعتقال 24 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:



عيد جاسم الرحيل

عيد جاسم الرحيل، عضو مجلس مدينة الحسكة، من أبناء مدينة الحسكة، يبلغ من العمر 60 عام، الإثنين 6/ آب / 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة الحسكة ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



خليل إسماعيل الحسن

خليل إسماعيل الحسن، ممرض تخدير، من أبناء مدينة الرقة، يبلغ من العمر 25 عاماً، الجمعة 17/ آب / 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة الرقة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الشقيقان بشار وأسامة العساف، من أبناء مدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الغربي، الأحد 25/ آب / 2018 اعتقلتهما قوات الإدارة الذاتية من مدينة تل أبيض، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلتهما أيضاً.

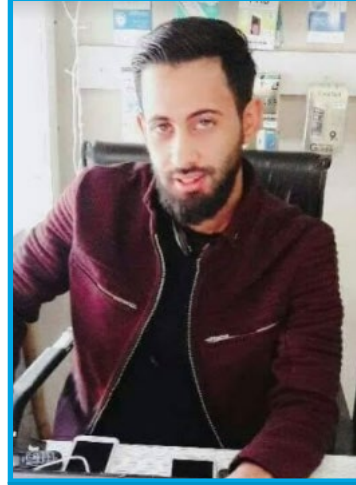


snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



بشار العساف



أسامة العساف

رابعاً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.



إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمخادئات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف مفقود في سوريا، قرابة 86% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

12



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

